العدد السابع
مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية
Journal Future of social siences
أكتوبر ٢٠٢١

دور مؤسسات المجتمع المدني في تنمية المجتمعات المحلية

" رؤية سوسيولوجية "

The role of civil society institutions in the development of local communities

"Sociological view"

د/ محمد علي عبد المنعم مراد

مدرس علم الاجتماع- كلية الآداب – جامعة حلوان

دور مؤسسات المجتمع المدني في تنمية المجتمعات المحلية
" رؤية سوسيولوجية "

تاريخ استلام البحث ٢٠٢١/٨/١١م تاريخ نشر البحث ٢٠٢١/٩/٢١م

مستخلص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلي مناقشة الخلفية النظرية حول المجتمع المدني ودوره في عملية التنمية للمجتمعات المحلية، انطلاقاً من أن العمل الاجتماعي والتنموي التطوعي من أبرز الوسائل المؤثرة في التنمية والنهوض بالمجتمع والوصول لأعلي معدلات النموالاستدامة، حيث تزداد أهمية وتأثير العمل الاجتماعي والتنموي التطوعي مع تزايد الفجوة والقصور في موارد الدولة ودورها في الوفا باحتياجات مواطنيها، ذلك من خلال مناقشة مفهوم المجتمع المدني ونشأته وتطوره، وشراكته مع الدولة والقطاع الخاص في دفع معدلات التنمية الشاملة بوجه عام والتنمية المحلية بالتحديد، حيث إن تناول هذا الدور الذي يقوم به المجتمع المدني في عملية التنمية يكون وفقاً لأربعة محاور رئيسية، وهي: السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، حيث تؤكد العديد من الدراسات السوسيولوجية والاقتصادية علي أن هناك ثمة تحول كبير وملحوظ في دور المجتمع المدني بكافة أشكاله من مجرد تقديم المساعدات العينية للأفراد الأكثر فقراً في المجتمع وتقديم الإحسان المباشر إلي المساهمة ببرامج التنمية ومخططاتها، وتقع المسؤولية المجتمعية في دفع معدلات التنمية علي طرفين رئيسيين هما: الدولة والتي بدورها تقوم بتشريع القوانين التي تساهم في تحفيز القطاعات كافة، والطرف الثاني يتمثل في المجتمع المدني والذي يساهم بدوره في عملية التنمية.

الكلمات المفتاحية: مؤسسات المجتمع المدني، المجتمعات المحلية، التنمية.

Abstract:

This research paper aims to discuss the theoretical background about civil society and its role in the development process of local communities, on the grounds that voluntary social and development work is one of the most prominent means affecting development and advancement of society and access to the highest rates of growth and sustainability, where the importance and impact of work increases. Social and voluntary development with the increasing gap and deficiency in the state's resources and its role in fulfilling the needs of its citizens, by discussing the concept of civil society, its emergence and development, and its partnership with the state and the private sector in pushing the rates of comprehensive development in general and local

development in particular, Addressing this role played by civil society in the development process is according to four main axes: political, economic, social and cultural. Where many sociological and economic studies confirm that there is a significant and remarkable shift in the role of civil society in all its forms from merely providing in-kind assistance to the poorest individuals in society and providing direct charity to contributing to development programs and plans, The societal responsibility in advancing development rates rests on two main parties: the state, which in turn legislates laws that contribute to stimulating all sectors, and the second party is civil society, which in turn contributes to the development process.

Keywords: Civil society institutions, local communities, development.

- **إشكالية البحث:**

تشكل دراسة المجتمع المدني بوجه عام أحد أهم المداخل في دراسة العلاقة بين الدولة ككيان ومؤسسات تحكم وتنظم حياة الأفراد والجماعات من ناحية والمجتمع من ناحية أخري، تلك العلاقة التي تعكس الآثار المباشرة وغير المباشرة لبرامج التنمية علي كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، تلك الآثار الملحوظة علي كافة الجوانب للتنمية الشاملة التي تنتهجها الدولة في الآونة الأخيرة.

حيث يلعب المجتمع المدني دوراً محورياً في تطوير وتنمية المجتمعات المحلية، علي كافة الاصعدة الاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية والسياسية. فقد ارتبط مفهوم المجتمع المدني بمجموعة من المتغيرات المتعلقة بالمبادرة الفردية وتحرير العقل ودفع معدلات النموفي الاستثمار الصغير ومتناهي الصغر، خاصة في المجتمعات النامية.

وفي إطار التغيير والتطور السياسي والاقتصادي والثقافي الذي تشهده الدولة المصرية في الآونة الأخيرة، كان لزاماً علي الدولة دعم مؤسسات المجتمع الدولي للمساهمة بمعدلات أكثر فعالية في تحقيق المستهدف من معدلات النموالتطوير فيكافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من أتجاهات التنمية المستهدفة حتي ٢٠٣٠.

كما أن وجود مجتمع مدني بمؤسسات قوية يشعر أفراد المجتمع بأن لديهم قنوات مفتوحة لعرض وجهات نظرهم وآرائهم بحرية حتى ولوكانت تتعارض أحياناً مع توجهات الحكومة وسياستها وفقاً للقنوات الشرعية المتاحة من قبل الدولة ، للتعبير عن مصالحهم

ومطالبهم بالأسلوب المنظم والطريقة السلمية المشروعة دون الحاجة إلى استعمال العنف طالما أن البديل السلمي متاح.

فالاطار السياسي الذي يسمح بتطور المجتمع المدني وتفعيله هوالإطار الذي يوفر لهذه القوي الاجتماعية حرية التعبير عن مصالحها وآرائها بطريقة سليمة منظمة، وتعتبر الديموقراطية أنسب الصيغ السياسية لتنامي المجتمع المدني.

وعلي صعيد النظم الاقتصادية في الدول النامية ومنها الدول العربية، فيجب النظر إليها من خلال تحليلها داخلياً في إطار النظام الاجتماعي للدولة، وأيضاً من خلال التطورات العالمية والتأثيرات الإقليمية، والنظام الاجتماعي يمكن النظر إليه على أنه يشمل العلاقات المتبادلة والمتداخلة بين ما يسمى بالعناصر الاقتصادية وغير الاقتصادية وهي تحوي الاتجاهات الخاصة بالحياة والعمل والسلطة والبيروقراطية العامة والخاصة والهياكل الإدارية والقانونية والأنماط الأسرية والعقائدية والتقاليد الثقافية ونظم ملكية الأراضي ودرجة شعور الناس وأهميتهم بتحقيق الأنشطة والقرارات المرتبطة بالتنمية.

كما أن ممارسة التنمية الإقتصادية المحلية هوما يعني العمل مباشرة علي بناء القوة الاقتصادية لمنطقة ما محلية، وذلك بغية تحسين مستقبلها الاقتصادي ومستوي نوعية الحياة لسكان تلك المنطقة. إنه من الصعوبة أن يتم العمل علي وضع الأولويات للاقتصاد المحلي إذا ما أريد للمجتمعات المحلية أن تكون قادرة علي المنافسة في هذا العالم المتطور بسرعة. ويعتمد تحقيق المجتمعات المحلية للنجاح علي كونها قادرة علي التكييف مع البيئة المتغيرة بسرعة والمتميزة بوجود أسواق تتزايد المنافسة فيها.

حيث أن مفهوم التنمية هوتوفير عمل منتج ونوعية من الحياة الأفضل لجميع الشعوب وهوما يحتاج الي نموكبير في الإنتاجية والدخل لتطوير المقدرة البشرية وجودة الرؤية فإن هدف التنمية ليس مجرد زيادة الإنتاج بل تمكين الناس من توسيع نطاق خبراتهم وهكذا تصبح عملية تطوير القدرات والارتفاع بالمستوي الثقافي الاجتماعي والاقتصادي.

فأن عملية التطوير لقدرات أفراد المجتمع تتعلق ببعد الاستدامة في التخطيط للتنمية بكل جوابها، بحيث تلبي استراتيجيات التنمية المستدامة احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرات الأجيال القادمة علي تلبية احتياجاتها أوهي تعبير عن التنمية التي تتصف بالاستقرار وتمتلك عوامل الاستمرار والتواصل وتتسم بالشمول والمدي الأطول والديمومة.

تلك الاستراتيجية التنموية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية علي المستوي القومي أوعلي صعيد المجتمعات المحلية، والتي لا تغفل بعد الاستدامة في عملية التخطيط التنموي لابد أن تتضافر الجهود من كل أجهزة الدولة الرسمية ومؤسساتها غير الرسمية في تناغم واحد للوصول الي أعلي معدلات للتنمية. فيجب أن يكون هنالك أكثر من ضلع في عملية التنمية أولها الدولة ومؤسساتها الرسمية وثانياً مؤسسات المجتمع المدني بكل ما يشمل، وثالثاً القطاع الخاص وجمعيات رجال الاعمال.

وانطلاقاً من العرض السابق للاشكالية، يري الباحث ضرورة التركيز علي مجموعة من العناصر كما يلي:

أولاً : مفهوم المجتمع المدني " النشأة وأبعاد الدور".

ثانياً : الخصائص الرئيسية لمنظمات المجتمع المدني.

ثالثاً : التنمية المحلية المفهوم والابعاد.

رابعاً : دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المحلية.

- أولاً " المجتمع المدني " نشأة المفهوم وأبعاد الدور:

تعتبر مؤسسات المجتمع المدني من أهم المؤسسات الاجتماعية والتي تتعامل مع الشباب لتحقيق التنمية في المجتمع لتلبية احتياجات الشباب ولمواجهة مشكلاتهم، ونظراً لانتشار مؤسسات المجتمع المدني فنجد أن التقارير في مصر تشير إلي وجود ٢٥ ألف تنظيم مدني يأتي في مقدمتها الجمعيات الأهلية والبالغ عددها ١٥ ألف جمعية بنسبة ٦٠.٨% من إجمالي عدد المنظمات والتنظيمات غير الحكومية تليها الأندية ومراكز الشباب والتي يحكمها القانون ٢٨٨ لعام ١٩٧٨ والتعاونيات الانتاجية والإسكانية والنقابات المهنية والاتحا العام لنقابات عمال مصر والشركات المدنية التي تهدف إلي الربح (عويس، محمد،٢٠٠١،ص٨٦).

قد ولد مفهم المجتمع المدني في الأوساط الغربية من قبل الفيلسوف والمفكر أرسطوالذي استخدم المصطلح لأول مرة من أجل الدعوة لتشكيل مجتمع سياسي يحق العدالة. لاحقاً أصبح مفهوم المجتمع المدني مرتبطاً بالديموقراطية خاصة بعد تراجع الكتلة الاشتراكية وتقدم الكتلة الغربية.

ونظراً للطبيعة الديناميكية لهذا المفهوم، زاد التناول الأكاديمي للمجتمع المدني بشكل ملحوظ مما أدي إلي الوفرة في الدراسات والمؤلفات الأكاديمية وجذب انتباه الباحثون بشكل أكبر حول هذا في صور مسميات مختلفة. ويعكس هذا الاهتمام بمفهوم المجتمع المدني أهميته في

تفسير ليس فقط العلاقات بين الدولة والمجتمع علي المستوي القومي ولكن أن أزدياد الاهتمام بمفهوم المجتمع المدني مرتبط بزيادة تأثير المجتمع المدني في الحياة الاجتماعية والسياسية العامة.

يرجع العديد من المفكرين طرح مفهوم المجتمع المدني إلى القرنين ١٧ و١٨ على وجه الخصوص أي مع بداية الصراع من أجل نشأة وتطور الدولة القومية الحديثة والذي كان مزامنا لأولى بوادر صعود البرجوازية وتكسر العلاقات ما فوق الاقتصادية التي سادت خلال القرون الوسطى. لكن البعض الآخر يرجع هذا المصطلح إلى عصور قديمة خاصة في المدارس الفلسفية في الجمهوريات الكلاسيكية الرومانية على وجه التحديد والجمهورية الرومانية أيضا. تلك المدارس التي كانت قد انزوت ونساها التاريخ الأوربي في عصور الفيودالية (العصور الوسطى)، وقد تم إعادة دراستها وتطوير الخطاب حولها في بداية عهد النهضة الأوربية من القرن ١٤ إلى القرن ١٥ ثم في عصر التنوير في نهاية القرن ١٧ وخلال القرن ١٨.

فقد تعذر التمييز بين المجتمع المدني والدولة في الفكر الكلاسيكي القديم، حيث أن كليهما يشير إلى نموذج من الترابط السياسي يحكم الصراع الاجتماعي من خلال فرض قوانين تحول دون إلحاق أحد المواطنين ضررا بالآخر.وتشير كلمة" Polis" كما استخدمها أرسطوإلى تجمع روابط مكنت المواطن من المشاركة في المهمات الفاضلة المتمثلة في الحكم والخضوع للحكم، وبهذا المعنى مثلت الدولة شكلا "مدنيا" من المجتمع ووصفت مدنيته متطلبات المواطنة الصالحة. وفي أواخر العصور الوسطى واصل المفكرون هذا التقليد بأن ساووا بين المجتمع المدني و"روابط أمم منظمة سياسيا"، وكان هذا النموذج من الحضارة ممكنا لأن الناس كانوا يعيشون في تجمعات يحميها القانون وتحميها الدولة (إدوارد مايكل، ٢٠١٥،ص٢٤).

حيث تطور هذا المفهوم في القرن الثامن عشر حيث بدأ التمييز بين الدولة والمجتمع، وبدأت حركة الجمعيات بالتبلور كنسق يملك الأحقية للدفاع ضد مخاطر الاستبداد السياسي. وفي نهاية القرن ذاته تأكد في الفكر السياسي الغربي ضرورة تقليص هيمنة الدولة لصالح المجتمع المدني الذي يجب أن يدير أموره الذاتية بنفسه وان لا يترك للحكومة إلا القليل.

وقد تم إرساء الأسس والمكونات المعرفية والنظرية للمجتمع المدني في عصر النهضة الأوروبية وفلاسفة الأنوار، ذلك أن تاريخ مفهوم المجتمع المدني يعود إلى تطور الفكر السياسي الليبرالي على مدى القرنين السابع عشر والثامن عشر، المرتبط بالمذاهب الاجتماعية والاقتصادية، والذي بلور النظرية السياسية الليبرالية الكلاسيكية الغربية، منذ بداية انهيار "النظام القديم"، أي عهد انهيار الحكم المطلق وسلطان البابا الديني والدنيوي المتحكم في ملوك أوروبا باسم سلطة الكنيسة

المسيحية، وبداية الهجوم الكاسح عبر الثورات على حكم الملوك، الذين يحكمون بمقتضى الحق الإلهي، الذي يبيح لهم بأن لا يحاسبوا عن سياستهم إلا أمام الله، وإلى بداية سلطان القانون الطبيعي، الذي يقر بحرية الفرد الإنسان باسم العقل والمنطق، فإلى سيادة الشعب، والسيادة القومية، وحقوق الإنسان، التي فجرتها الثورة البرجوازية الانكليزية، وتدعمت بشكل جذري قوي مع اندلاع الثورة البرجوازية الفرنسية، التي أصبحت منذ ذلك ثورة عالمية بالمعنى التاريخي والإنساني، تفصل بين العالم القديم والعالم الحديث والعصري، ودشنت عهداً جديداً في تاريخ الإنسانية جمعاء، بحكم ما أعلنته من حريات ومساواة قانونية وسياسية للإنسان الفرد (كلثوم زعطوط، ٢٠١٨،ص٤٠).

فبعد مرحلة التغيرات المتلاحقة في مفهوم المجتمع المدني حتي نهاية القرن الثامن عشر، والتي تبلورت في رفض سيطرة الدولة وهيمنتها علي المجتمع المدني ونشاطاته، نجد تحولاً في ماهية والدلالة المفهومية للمجتمع المدني عند كارل ماركس في القرن التاسع عشر تمثلة في رؤيته التي تتبني مقولة الصراع الطبقي في تحليل دور المجتمع المدني (عبد الصادق علي،٢٠٠٤،ص٣٤).

وفي القرن العشرين نجد طرحاً هاماً ل" أنطوني جرامشي " حول المجتمع المدني، حيث ركز علي أن المجتمع المدني ليس ساحة للتنافس الاقتصادي فحسب، بل ساحة للتنافس الأيديولوجي، إنطلاقاً من التمييز بين الهيمنة السياسية والأيديولوجية.

قد اعتبر" جرامشي " أن المثقفون هم جزء لا يتجزأ من البنية الفوقية للمجتمع، والتي يميز فيها بين مستويين أولهما المجتمع المدني، والذي يني به مجموعة من الهيئات الخاصة، وثانيهما هوالمجتمع السياسي أوالدولة (الضبع،ماهر،٢٠٠٦،ص٩١).

فتاريخ مفهوم المجتمع المدني هوتاريخ تحولات دلالته منذ تشكله اللاتيني societas" civilis " مارا بتشكيلات المعرفة التي تعبر عن ظرفية تاريخية متميزة كالتي عاشها فيرجسون وهيجل، وغرامشي، وفي كل تكون للمعرفة يأخذ مفهوم المجتمع المدني معنى جديداً يعبر عن بعد وإختلاف واضحين عن المعنى القديم .

ففي معناه اللاتيني" civilis societas" يعبر عن مجموعة سياسية تخضع للقوانين، هذه الرؤية للسياسي التي تجدها في كتب أرسطولا تظهر التمييز الموجود اليوم والمتفق عليه بين الدولة والمجتمع المدني إذ يفهم التقليد الأوروبي القديم السياسي، الدولة على أنها المقصودة بمجتمع مدني يمثل تجمع سياسي، أعضاؤه هم المواطنون الذين يعترفون بقوانين الدولة ويتصرفون وفقا لها. ويذهب مفكرو"الطريق الثالث " مثل أنتوني جدنز وبنجامين بابر إلى اعتبار أن المجتمع المدني

قد يكون الحلقة المفقودة في نجاح الديمقراطية الاجتماعية، في الوقت نفسه، أصبح المجتمع المدني في الأوساط الأكاديمية هوالمجال الثري في العلوم الاجتماعية، فهو"المفتاح التحليلي الجديد الذي سيكشف ما يكتنف النظام الاجتماعي من غموض " (زعطوط كلثوم، ٢٠١٨،ص٤١).

وعلي الرغم من أن مصطلح مؤسسات المجتمع المدني يعد من المصطلحات الأكثر شيوعاًعلي المستوي العالمي للتعبير عن هذا النوع من المؤسسات، لكنه ليس بالمصطلح الوحيد للتعبير عنها. فهناك مصطلحات وتعبيرات أخري يجري استعمالها للإشارة إلي هذه الأنواع من المؤسسات، إذ لا يوجد اتفاق حول مصطلح واحد وذلك بسبب اختلاف السياقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية والقانونية بين الدول (عياش عامر،٢٠١٠،ص٧).

لذا جري استخدام مصطلحات أخري كالمنظمات غير الربحية، حيث يستخدم هذا المصطلح كثيراً في كندا والولايات المتحدة الامريكية وبعض الدول الاوروبية، وهناك مصطلح المنظمات الأهلية الذي يكثر استعماله في الدول العربية، وهناكمصطل المنظمات التطوعية إذ يستعمل من قبل بعض المنظمات الدولية الحكومية للإشارة إلي هذه الأنواع من المؤسسات.

فيما يشير مفهوم الجمعيات الأهلية إلي " اتفاق منظم ومستمر بين شخصين أوأكثر لاستغلال معلوماتهم، ومهاراتهم، ونشاطاتهم في خدمة المصلحة العامة أولغايات غير ربحية، حيث تقام الجمعية لخدمة وتوعية الأفراد أوالجهات المستهدفة، وتحفيزهم للتفكير في المشاكل التي يواجهونها، والعمل علي مشارتكتهم في إيجاد الحلول المناسبة لحل هذه المشاكل وتجاوزها بواسطة خطة عمل منسقة وهادفة.

وتعرف الجمعية من الناحية القانونية علي أنها تعاقد بين عدة أشخاص في إطار تجمع اقتصادي، أوأدبي،أوسياسي لعرض أفكار محددة ومشتركة، وأما من الناحية الاجتماعية فهي مجموعة من الأفراد يرغبون في القيام بعمل أونشاط معين لتحصيل فائدة لهم أوللمجتمع الذي يعيشون به في إطار من التطوع والتعاون.

بينما يقصد بالمجتمع المدني جملة المؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة من أجل تلبية الاحتياجات المحلية للمجتمعات المحلية، وفي استقلال نسبي عن سلطة الدولة وعن تأثير رأسمالية الشركات في القطاع الخاص (ميرفي،فيرجس،٢٠٠٤،ص٩).

ويذهب اتجاه آخر الي تأكيد القيمة والقدرة التنموية للمنظمات الأهلية كإحدي صور المجتمع المدني، وخاصة علي قيمة العمل التطوعي من خلالها لتحقيق تنمية اجتماعية

واقتصادية وثقافية في المجتمع المحلي بالإضافة الي المشاركة التطوعية لأفراد المجتمع في نجاح هذه الجوانب التنموية، وأن ذلك يمثل نوعاً من رأس المال الضروري لتنمية المجتمع.

طبقاً لتعريف مذكرة الأمانة العامة للإتحاد البرلماني العربي فإن المجتمع المدني هونتاج التطورات العالمية الجديدة، التي أدت الي التوسع في الدور الخدمي والخيري للمنظمات غير الحكومية وهي تمثل آلية لتطوير المواطنين وتنظيمهم، من أجل المشاركة الواعية والفاعلية الإنمائية وفي تطوير الوعي السياسي والبيئي والثقافي.

وبين هذا وذاك تظهر خلافات داخلية حول ما يقصد بالمجتمع المدني بمفهومه لدي البعض الذي يستغرق كل صور الحركة نحوالتعبير عن الذات بعيداً عن التنظيمات الرسمية للدولة، وهولدي البعض الآخر (التنظيمات الأهلية) التي يؤسسها الأفراد من أجل تقديم صور مختلفة من صور التطوع (زايد أحمد، ٢٠٠١،ص٩).

كما يشار إلي مفهوم المجتع المدني للدلالة منظمات تطوعية وغير حكومية هادفة للربح يؤسسها الناس لإشباع الحاجات ومواجهة المشكلات سواء لأنفسهم أوللآخرين في المجتمع (أبوالنصر، مدحت محمد، ٢٠٠٧،ص٧١).

ويعرف اتجاه ثالث المجتمع المدني بأنه ذلك المجتمع الذي يتمتع بحرية التشكيلات الذاتية والطوعية التي تهتم باشئون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية (شهاب الدين فتحي،٢٠١٠،ص٩٤).

بينما ينظر اتجاه رابع الي المجتمع المدني باعتباره مفهوماً يشير إلي نمط من علاقات التفاعل الجمعية التي توجد أينما اتجه الناس إلي هدف جمعي، فهو" مفهوم ارتبط بنموالحداثة في المجتمع الغربي، وأن المجتمع المدني قد جاء ضمن الصيغ الحداثية الوافدة من الغرب، وأنه يشكل ميداناً لممارسة الحرية والمواطنة من أجل تحقيق الصالح العام. وأن المجتمع المدني بكافة أشكاله ليس وسيلة لتحقيق الاستقلال عن الدولة وخطابها بقر ما هووسيلة للدخول إلي دوائر الدولة ولإعادة إنتاج الممارسات الحكومية (زايد أحمد، مرجع سابق،ص٩).

في حين يري اتجاه آخر أن المجتمع المدني هوجملة المؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة من أجل تلبية الاحتياجات المحلية للمجتمعات المحلية، وفي استقلال نسبي عن سلطة الدولة وعن تأثير رأسمالية الشركات في القطاع الخاص(العلوي، صادق،٢٠٠١،ص٢٥٥).

وبناء على ما ورد عن مركز المجتمع المدني في كلية لندن للاقتصاد فإن " المجتمع المدني يشير إلى حلبة العمل الجماعي الذي لا يتسم بالإكراه ، والذي يدور حول مصالح واهداف وقيم مشتركة ومتبادلة.

تختلف من الناحية النظرية، أشكالها المؤسسية وتتميز عن تلك التي تتبع الدولة، الأسرة، والسوق، مع أن الحدود بين الدولة، والمجتمع المدني، والأسرة، والسوق، غالباً ما تكون معقدة وغير واضحة، وقابلة للتفاوض. يضم المجتمع المدني عادة التنوع الشديد من حيث المساحة، واللاعبين، والأشكال المؤسسية، وتختلف في درجة الرسمية، والاستقلال الذاتي والنفوذ . ويضم المجتمع المدني في أغلب الأحيان منظمات ومؤسسات مثل الجمعيات الخيرية المسجلة، ومنظمات التنمية غير الحكومية، ومؤسسات المجتمع المحلي، والمنظمات والمؤسسات النسائية، والمنظمات الدينية، والاتحادات والنقابات المهنية والتجارية، وجماعات المساعدة الذاتية، التنمية الاجتماعية، الاتحادات التجارية.

ويمكن التأكيد علي القيمة والقدرة التنموية في المنظمات الأهلية كإحدي صور المجتمع المدني، وخاصة علي قيمة العمل التطوعي من خلالها لتحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية وثقافية في المجتمع المحلي بالإضافة الي المشاركة التطوعية لأفراد المجتمع في نجاح هذه الجوانب التنموية، وأن ذلك يمثل نوعاً من رأس المال الضروري لتنمية المجتمع (عبد الفتاح، خالد،٢٠٠٦،ص٦٥).

- **ثانياً: الخصائص الرئيسية لمنظمات المجتمع المدني:**

علي الرغم من تعدد الاسهامات العلمية في الوصول لتعريف دقيق للمجتمع المدني، الا أنه ثمة اتفاق علي عدد من الخصائص الرئيسية لمنظمات المجتمع المدني:

١- تعمل داخل الإطار القانوني للدولة، حيث أنها تسترشد العلاقات الاجتماعية للفرد بالأحكام القانونية الحالية للدولة.

٢- لا تسعي للسلطة، فبرغم من كونها تقوم بدور سياسي في بعض الأحيان من نشر الوعي والثقافة السياسية، لكن لا تسعي منظمات المجتمع المدني إلي السلطة.

٣- ديناميكية، أي أنها ذات طابع متغير تتغير فيها العضوية دائماً ويبرز فيها القادة حسب متطلبات المناسبة. وهناك تدفق مستمر داخل مجموعات المجتمع المدني حيث تنشأ وتختفي العضوية والقيادة.

٤- التطوعية، حيث أن القرار بشأن عضوية وشكيل قيادة مجموعات المجتمع المدني فيها ينبع من الإدارة الحرة للجهات الفاعلة المعنية.

٥- مستقلة (غير حكومية) فالمجتمع المدني مستقل عن الدولة ولكن قد تحتاج مجموعات معينة داخل المجتمع المدني إلي التسجيل لدي الهيئات الحكومية ذات الصلة وقد تكون هناك حاجة إلي تلبية شروط معينة.

٦- غير الارثية، حيث أن العضوية فيها لا تتوارث عبر العائلة أوالقبيلة أوالطائفة أوالمذهب أوالدين (عادل أحمد،أيرة، ٢٠٢١،ص١٦٨).

- **ثالثا: "التنمية المحلية" المفهوم والابعاد:**

إن المسألة التنموية هي رهان كل الشعوب والمجتمعات داخل الدول، وعمودها الفقري الذي لا يقاس فقط بضرورة توفير الأموال أوالعنصر البشري المؤهل إدارياً وتقنياً. وإنما التنمية هي نسق من العلاقات المتداخلة اجتماعياً واقتصادياً وبيئياً وبشرياً وثقافياً، بهدف الرفع من المستوي المعيشي لأي مجموعة بشرية إلي مستوي أرقي وفق إستراتيجية تشاركية (البهالي، خالد،٢٠١١،ص١٢٩).

يرجع تعبير التنمية في اللغة العربية بأنها مشتقة من كلمة (نمى) بمعنى الزيادة والانتشار، أي مأخوذة من نما ينمونمواً بمعنى الزيادة في الشيء، فيقال مثلاً نما المال نمواً. وتوضع كمقابل لكلمة development في اللغة الانكليزية وهي ترجمة غير حرفية والتي تعني التطوير في مختلف الأبحاث والدراسات. أما من الناحية الاصطلاحية فتختلف أراء الباحثين بشأن التنمية كاختلافهم من ناحية مفهومها فهناك من ينسب كلمة التنمية باستعمالها لأول مرة من قبل (يوجين ستيلي) حين أقترح خطة لتنمية العالم سنة ١٨٨٩ لأجل معالجة الأوضاع السياسية في تلك الفترة الزمنية .

بينما ينسب البعض مصطلح التنمية (كمفهوم مستقل) إلى رئيس الولايات المتحدة الأمريكية هاري ترومان في عام١٩٤٩ عندما أشار في خطاب تنصيبه بأنه (يجب علينا البدء في برنامج جديد وجريء لجعل فوائد تقدمنا العلمي والصناعي متاحا لتحسين ونموالمناطق المتخلفة... والامبريالية القديمة والاستغلال الأجنبي من أجل الربح لامكان له في خططنا... ما نتوخاه هوعبارة عن برنامج للتنمية يقوم على مفهوم التعامل العادل الديمقراطي إعتقادآ منه بأن مسألة التنمية في البلدان النامية هي من نفس طبيعة إعمار إوربا في ضوء مشروع مارشال لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

وقد برز مفهوم التنمية Development بداية في علم الاقتصاد حيث استُخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين؛ بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه؛ بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات؛ عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال.

كما عرفت التنمية من خلال إستعمال مصطلح تنمية المجتمعات المحلية community development وكان ذلك لأول مرة في مؤتمر (أشردج Ashridge) للنموالاجتماعي في بريطانيا عام ١٩٥٤ بهدف معالجة مشكلات ألإدارة في المستعمرات الانكليزية،أي التوصل إلى أفضل السبل لحكم المستعمرات دون مقاومة واستغلال تلك ا لبلدان بصورة أفضل. وبمعنى آخر تعريف التنمية على انها التربية الشعبية هدفها تحسين المستوى المعيشي للمجتمع المحلي من خلال مشاركة ايجابية شعبية واسعة النطاق من جانب سكانه (عباس،خالد صالح،٢٠١٣،ص٦١٧).

وتعد التنمية بمثابة عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية وسريعة ومستمرة عبر فترة من الزمن بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نموالسكان مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحمأية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ على الموارد الغير متجددة من النضوب (تواور، ميشيل،٢٠٠٦،ص٧٦).

كما يعرف معجم مصطلحات التنمية الاجتماعية المجتمع المحلي بأنه (مجموعة من الناس الذين يقيمون علي رقعة من الأرض وتربطهم علاقات دائمة نسبياً وليست من النوع العارض المؤقت ولهم نشاط منظم وفق قواعد وأساليب وأنماط متعارف عليها وتسود بينهم روح جمعية تشعرهم بأن كلا منهم ينتمي لهذا المجتمع).

ويوضح مفهوم التنمية التغيرات التي تحدث في المجتمع بأبعاده الاقتصادية والسياسية، الاجتماعية، الفكرية والتنظيمية، من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع.

كما ان مفهوم التنمية المحلية تتعدد فيه الرؤي والتعاريف فيعرفها Carroll bottom بأنها " ذلك الجهد لزيادة الفرص الإقتصادية وتحسين مستوي حياة الأفراد داخل المجتمع المحلي بمساعدة مواطنيه علي التعريف بمشكلاتهم التي تحتاج الي قرار الجماعة وعمل

الجماعة بإنشاء أوتطوير المشروعات وتحسين الخدمات مثل الاسكان ونظم التعليم والصحة (بالخير ،محمد،٢٠٠٥،ص١١).

لقد بدأت تتضح للجميع أهمية وفعالة التنمية المحلية منذ هذه الفترة، وقد نالت إهتماماً خاصاً من هيئة الأمم المتحدة التي بدأت بدراسة أساليب التنمية المحلية، وفي العام ١٩٥٥ أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي بهيئة الأمم المتحدة أول إعلان شامل عن موضوع التقدم الاجتماعي من خلال تنمية المجتمع المحلي (السبتي،وسيلة، ٢٠١٠،ص٢٤).

وتعرف التنمية المحلية بأنها " مسلسل تنوع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية واغنائها داخل أي إقليم إنطلاقاً من تعبئة وتنسيق موارده وطاقاته، وبالتالي سيكون ثمرة لمجهودات ساكنة، ويهتم بوجود مشروع تنمية تندمج فيه مكوناته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ويجعل من فضاء التجاور فضاء للتضامن الفعال (عبد الناصر براني، ٢٠٠٨،ص٧٦).

كما تعرف التنمية المحلية علي أنها العملية التي يمكن بواسطتها تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للارتفاع بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك المجتمعات المحلية في مستوي من مستويات الإدارة المحلية (عبد المجيد عبد المطلب، ٢٠٠١،ص١٣).

والتنمية المحلية تعد بمثابة عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن احتياجات الوحدة المحلية (ريفية أوحضرية أوصحراوية)، من خلال القيادات المحلية القادرة علي استغلال الموارد المحلية، وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية، والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي الحكومي، وصولاً إلي رفع مستوي معيشة المواطن المحلي، ودمج جميع الوحدات المحلية في الدولة (عبد الوهاب سمير،٢٠٠٧،ص١٦٠).

هناك العديد من المقومات التي تعتمدها عملية التنمية المحلية ولايمكن أن تغفلها وهي بمثابة عناصر لهذه التنمية ويختلف في تنظيمها الباحثون، يأتي علي رأس تلك المرتكزات (التغير البنائي) والذي يؤثر في أدوار وتنظيمات اجتماعية جديدة تختلف عن تلك الادوار والتنظيمات القائمة في المجتمع، ويقتضي ان يحدث هذا النوع من التغير تحول في الظواهر والنظم والعلاقات السائدة في المجتمع المحلي.

ويتمثل المرتكز الثاني في (الدفعة القوية علي المستوي الوطني) فإنه لن يتأتي لأي مجتمع محلي الخروج من دائرة التخلف إلا بحدوث دفعة قوية، ودفعات متسلسلة لأحداث تغيرات كيفية في المجتمع المحلي، وتمتلك الحكومات في البلدان المتخلفة إمكانيات التغيير

وهي المسؤولة عن ضمان حد أدني لمستويات المعيشة للأفراد، واحداث الدفعة القوية.حيث ان احداث الدفعة القوية في المجال الاجتماعي تؤدي الي تغييرات تقلل من حدة التفاوت في الثروات والدخول بين المواطنين ونشر التعليم بين الأهالي، وتوسيع مشروعات الاسكان وتوزيع الخدمات توزيعاً عادلاً.

ويتمثل المرتكز الثالث في (الاستراتيجية الملائمة) فالاسراتيجية ضرورية لكل عمل وخطة تنموية وتتحدد الاستراتيجية وفق تحديد الاهداف والتخطيط العقلاني لتحقق التنمية المحلية أهدافها في التغيير البنائي الشامل فتدخل الدولة للتغيير البنائي عبر مؤسساتها الوطنية والمحلية ومشاركة المواطنين وأجهزة المجتمع وهيئاته، فتتضافر الجهود في صياغة الاستراتيجية الملائمة والتي تنطلق من ذات المجتمع المحلي (المرجع السابق، ص٥٤).

كما ينبغي عدم إغفال بعد الشمول في عملية التنمية عامة والتنمية المحلية تحديداً، ويعني إصطلاح الشمول هنا ضرورة تناول قضية التنمية من جميع جوانبها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، والشمول يعني أيضاً شمول التنمية بكل قطاعات المجتمع، الجغرافية والسكانية بحيث تغطي المشروعات والبرامج كل المجتمع تحقيقاً للعدالة وتكافؤ الفرص وإرضاء المواطنين (الجوهري،عبد الهادي،٢٠٠١،ص٢٧).

يتمثل هدف التنمية الاقتصادية المحلية في تعزيز القدرات الاقتصادية لمنطقة محلية من أجل تحسين مستقبلها الاقتصادي ومستوي المعيشة ككل في هذه المنطقة. فهي عبارة عن عملية يقوم خلالها الشركاء من القطاع الحكومي وقطاع الأعمال بالإضافة إلي القطاع غير الحكومي بالعمل بشكل جماعي من أجل توفير ظروف أفضل لتحقيق النموالاقتصادي وخلق فرص العمل.

كما يعتمد نجاح المجتمع المحلي في الوقت الراهن علي مدي قدرته علي التكيف مع آليات اقتصاديات السوق الديناميكية علي المستوي المحلي والقومي والدولي. وقد تزايد استخدام التخطيط الاستراتيجي في التنمية الاقتصادية المحلية من جانب المجتمعات المحلية لتدعيم القدرات الاقتصادية المحلية لمنطقة معينة وتحسين المناخ الاستثماري بالإضفة إلي زيادة الانتاجية والقدرات التنافسية للأنشطة والمشروعات المحلية وللمستثمرين والعمال.وتعتمد قدرة المجتمعات علي تحسين مستوي المعيشة وخلق فرص اقتصادية جديدة ومكافحة الفقر علي مدي قدرة هذه المجتمعات علي تفهم عملية التنمية الاقتصادية المحلية فضلاً عن التعامل استراتيجياً مع اقتصاديات السوق المتغير والأكثر تنافسية.

ويقصد بالتنمية الاقتصادية المحلية تلك العملية التي يشترك فيها كل الناس في المحليات والذين يأتون من كل القطاعات ويعملون سوية لتحفيز النشاط الاقتصادي المحلي والذي ينتج عنه اقتصاد يتسم بالمرونة والاستدامة وهي عملية تهدف إلى تكوين الوظائف الجيدة وتحسين نوعية الحياة لعموم الناس بما فيهم الفقراء والمهمشون.

- **رابعاً : دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المحلية :**

لقد برزت أهمية الشراكة أوالمشاركة بين قطاعات ثلاثة هامة في عملية التنمية وهي : الحكم المحلي والقطاع الخاص والمجتمع المدني، نتيجة الفشل الحكومي ومؤسسات الدولة بشكل ملحوظ في تقديم المنتجات والخدمات بكفاءة وفعالية، وبما يتناسب أويستجيب لاحتياجات المواطنين وتطلعاتهم، لمواكبة ثورة المعلومات والاتصالات في المجتمعات المختلفة.

ومن أهم المفاهيم التي أكدت علي الشراكة بين الحكم المحلي والقطاع الخاص والمجتمع المدني مفهوم Partnership، ومفهومGovernance.فلقد شهد العقد الماضي انتشاراً واسعاً لاستخدام مفهوم الشراكة أ المشاركة بين القطاعات الثلاثة : العام والخاص والمنظمات غير الحكومية، سواء كان ذلك بين الباحثين أوبين الممارسين.

يتنامى دورمنظمات المجتمع المدني مع ازدياد الحاجة الى انخراط جهات اضافية في مهام وبرامج التنمية لاسيما بعد قصور الدولة واجهزتها ومواردها عن تلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين. ولما كانت هذه الاحتياجات حق من حقوقهم، وباتت تلبيتها ملحة وضرورية لتأمين الأمن الانساني والأستقرار الأجتماعي، كان لا بد من توسيع المجال امام منظمات المجتمع المدني لتصبح "شريكا" في عملية التنمية للاستفادة من مواردها البشرية والمادية ومن الخبرات التي تكتنزها.

استناداً إلي العرض السابق للجوانب المختلف لؤسسات المجتمع المدني وتفاعل الباحث مجموعة من المؤسسات المدنية في مناطق مختلفة، ومستويات اقتصادية واجتماعية متباينة مثل جمعية الأورمان وجمعية رسالة بأحياء القاهرة الكبري، وملاحظة الباحث لأوجه القوة في المشاركة الاجتماعية والاقتصادية لمعظم الأسر الفقيرة التي تحتاج إلي مساعدة في شتي جوانب الحياة الاجتماعية، سواء في جوانب التعليم والصحة حتي المسكن والمأكل والملبس، إلي جانب توفير فرص العمل لكثير من الشباب، بالإضافة إلي ملاحة الباحث

لجوانب القصور في النواحي المختلفة للحياة اليومية للمترددين علي هذه المؤسسات والمستفيدين من خدماتها.

لذلك يري الباحث ضرورة توافر عدة متطلبات كي تؤدي هذه المؤسسات دورها المنوطة به في التنمية المحلية، فيما يلي :

- توفير الخدمات، وهي المهام التقليدية التي دأبت على القيام بها المنظمات غير الحكومية والاهلية منذ عقود والتي تتضمن الجمعيات والهيئات الخيرية والمنظمات غير الحكومية المتخصصة. وتجدر الاشارة الى ان المجتمع المدني يتمتع بقدرات فنية وتقنية عالية تمكنه من توفير نوعية مقبولة من الخدمات، فضلا عن قدرته في الوصول الى الفئات الأكثر حاجة لاسيما في الارياف والمناطق النائية.
- المساهمة في العملية التنموية من خلال تقوية وتمكين المجتمعات المحلية، وفي هذا المجال له دور في بناء القدرات وتنمية المهارات والتدريب بمختلف المجالات التنموية كالتخطيط الاستراتيجي وصياغة البرامج التنموية وتنفيذها وتوسيع المشاركة الشعبية فيها.
- المساهمة في رسم السياسات والخطط العامة على المستويين الوطني والمحلي، من خلال اقتراح البدائل والتفاوض عليها اوالتأثير في السياسات العامة لادراج هذه البدائل فيها (عبد الوهاب،سمير،٢٠١٥،ص١٦٣).
- السعي لتحقيق مستويات متقدمة من التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية بالمجتمع المصري، الأمر الذي يستلزم توفير القدر الكافي من احتياجات المواطنين، من خلال تحسين مستوي المعيشة وجودة الخدمات المقدمة لهم ومواجهة معدلات الفقر والبطالة والعوز وتقليصها، لن يتأتي إلا من خلال تنظيم جهود أفراد المجتمع بجانب الجهود التي تبذلها الدولة، ذلك بجانب جهود التنظيمات والجمعيات والمؤسسات الأهلية، لتجسيد برامج التنمية ومخططاتها علي أرض الواقع، ما ينعكس بالايجاب علي رؤية المواطنين لتلك المعدلات من النموالتحسن التدريجي في حياتهم اليومية

المراجع:

احمد زايد، دراسات المجتمع المدني في مصر : قراءة للحقل، المجلة العربية لعلم الاجتماع، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ،كلية الآداب، امعة القاهرة، ع٧، ٢٠٠١.
أميرة عادل احمد، مدال مفهوم المجتمع المدني وخصائصه وتطور وظائفه، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، ع٢، مجلد ١٢، ٢٠٢١.
خالد صالح عباس، التنمية وارتباطها بحقوق الانسان بين الاثراء الفكري والتحديات، مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية، مجلد ٢١، ع٢، ٢٠١٣.
خالد عبد الفتاح، قيم العمل الأهلي في مصر، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة،٢٠٠٦.
خالد البهالي، الحكامة التشاركية " قراءة في المفهوم وفي الجوانب الإجرائية "، منشورات المجلة المغربية للادارة المحلية والتنمية، ع١٠١، ٢٠١١.
خالد مصطفي قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة، الدار الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٧.
الدليل الارشادي لعملية التنمية الاقتصادية علي المستوي المحلي، وحدة التنمية الاقتصادية المحلية، البنك الدولي، واشنطن،٢٠٠١ .
زنكري ميلود وبراني عبد الناصر، قراءة في تجربة التنمية المحلية الماليزية : سبل استفادة الجزائر منها، ورقة بحثية في الملتقي الوطني الأول حول تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بوعريج، الجزائر، ٢٠٠٨.
سمير محمد عبد الوهاب، الحكم المحلي والتنمية المحلية، ندوة" التنمية الريفية وسيلة الحكومات لتحقيق التنمية الشاملة، المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة، ٢٠٠٧.
سلاف سالمي، دور المجتمع المدني في المغرب العربي في عهد التعددية السياسية " دراسة حالة الجزائر "، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خضير بسكرة، ٢٠١٠.
صادق العلوي، الدولة والمجتمع في الوطن العربي، المؤسسة الدولية للأحاث والنشر، بيروت، ٢٠٠١.
صليحة مقاوسي وهند جمعوني، نحومقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية، ملتقي وطني حول الاقتصاد الجزائري، قراءات حديثة في التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنه، ٢٠١٠.
عامر عياش عبد، دور مؤسسات المجتمع المدني في مجال حقوق الانسان " دراسة قانونية "، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، ع٦، مجلد ٢، ٢٠١٠.
عبد الإله بلقزيز، الدولة والمجتمع : جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر، الشبكة العربية للأبحاث والنشر ،بيروت، ٢٠٠٨.

عبد المطلب عبد المجيد، التمويل المحلي التنمية المحلية، دار النشر الثقافية، الاسكندرية، ٢٠٠١.
عبد الهادي الجوهري وآخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ٢٠٠١.
علي عبد الصادق، مفهوم المجتمع المدني : قراءات أولية، مركز المحروسة للنشر، القاهرة،٢٠٠٤.
فتحي شهاب الدين، المصطلحات السياسية والاقتصادية، مؤسسة اقرأ للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٠.
كلثوم زعطوط، مفهوم المجتمع المدني بين التأصيل النظري ومشكلة المرجعية، مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية، ع٣٣، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة الوادي، الجزائر، ٢٠١٨.
ماهر الضبع، العولمة وقضايا الهوية الثقافية، المجلس الأعلي للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٦.
مايكل إدوارد، المجتمع المدني النظرية والممارسة، ت.عبد الرحمن شاهين، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، ط١، بيروت، ٢٠١٥.
محمد بالخير، التنمية المحلية وانعكاساتها الإجتماعية – دراسة ميدانية لولاية تمنراست، رسالة ماجستير غير منشورة،كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، ٢٠٠٥.
محمد عويس، التراكم العلمي في الخدمة الاجتماعية " حركة البحث العلمي حول منظمات المجتمع المدني "، كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم، المؤتمر العلمي الثاني عشر، ٢٠٠١، ج١.
محمود رجب فتح الله، الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة في قضايا البيئة، مؤتمر القانون والبيئة، كلية الحقوق، جامعة طنطا، ٢٠١٨.
مدحت محمد أبوالنصر، إدارة منظمات المجتع المدني، دار ايتراك للنشر، القاهرة، ٢٠٠٧.
ميشيل تودور، التنمية الاقتصادية، ت. محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٦.
وسيلة السبتي، تمويل التنمية المحلية في إطار صندوق الجنوب :دراسة واقع المشاريع التنموية في ولاية بسكرة،رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر.